



أعلى سيولة في 2019.. باستثناء جلسة شراء صناديق «فوتسي»

48 مليون دينار.. سيولة قياسية للبورصة

■ 235 مليون دينار أرباح جديدة للبورصة أمس.. والقيمة الرأسمالية تتخطى 31 مليارا

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت نشاطها الإيجابي للجلسة الثانية على التوالي، إذ شهدت جلسة أمس أعلى سيولة في جلسة تداول خلال 2019 باستثناء جلسة الخميس الماضي التي شهدت ضخ السيولة الأجنبية من قبل صناديق الاستثمار التابعة لـ «فوتسي».

وبلغت سيولة أمس 48 مليون دينار بنسبة ارتفاع 20٪ تقريبا مقارنة بجلسة أول أمس والبالغ 39,5 مليون دينار، وتحوّرت السيولة كالعادة حول الأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة. كما استمر سهم الخليج في صدارة الأسهم التي تحظى بالقدرة الأكبر من سيولة المستثمرين، حيث بلغ حجم تعاملات السهم في جلسة أمس نحو 10,5 ملايين دينار مقارنة مع 12,5 مليون في تعاملات أول أمس، في ظل توافر معطيات مشجعة على شراء السهم تتمثل في حصول البنك مؤخرا 146 مليون دينار من مديونية دار الاستثمار، فضلا عن استهدافه من قبل المحافظ الأجنبية، كما أشارت «الأنباء» في تقرير أمس.

وحظيت أسهم قيادة أخرى بنصيب كبير من السيولة المتدفقة أمس، في مقدمتها سهم زين الذي استحوذ على 6,7 ملايين دينار، تلاه سهم أهلي متحد بـ 5,2 مليون دينار، ثم سهمي الوطني وبيتك بـ 4 ملايين دينار لكل منهما على حدة. وللجلسة الثانية على التوالي، حققت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت مكاسب كبيرة، إذ بلغت في تعاملات أمس نحو 235 مليون



دينار لتتخطى مستوى 31 مليار دينار لأول مرة منذ فترة طويلة. وعلى مستوى المؤشرات، ارتفعت مؤشرات بشكل جماعي، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ إلى 5750 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ محققا نقطتين

ليصل إلى 4780 نقطة. ويعزى أداء البورصة الإيجابي نتيجة استمرار الزخم الشرائي الأجنبي على الأسهم المدرجة في مؤشر فوتسي بعد المراجعة الأخيرة لاسيما أسهم القطاع المصرفي.

ومن المتوقع استمرار الشعور الإيجابي في الفترة المقبلة مع بدء انعقاد الجمعيات العمومية للشركات حيث من المرجح أن تكون هناك توزيعات سخية. كما أن فرص انضمام وترقية السوق في الصيف المقبل إلى مؤشر إم إس سي آي قد ارتفعت، ما قد يؤدي إلى استمرار عمليات التجنيد على الأسهم المتوقع دخولها في مؤشر.

بنسبة 1,07٪ بإضافة 60,6 نقطة لكاسيه السابقة ليصل إلى 42 نقطة مكاسب مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ محققا نقطتين

جماعي، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ إلى 5750 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ محققا نقطتين

على مستوى المؤشرات، ارتفعت مؤشرات بشكل جماعي، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ إلى 5750 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ محققا نقطتين

تخارج «التأمينات» من قائمة كبار ملاك «الخليج»

أظهرت بيانات البورصة أمس، تخارج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من قائمة كبار ملاك بنك الخليج والتي كانت تقدر بـ 5,02٪، ويات قائمة كبار ملاك البنك عبارة عن الهيئة العامة للاستثمار بالصدارة بـ 20,2٪ ملكية مباشرة، ثم عمر قتيبة الغام بـ 16,7٪ ملكية مباشرة وغير مباشرة، ثم شركة بيهاني للاستثمار بـ 16,7٪ ملكية مباشرة وغير مباشرة.

منذ بداية 2019 بتراجع سنوي 21٪.. وجميعها جاء لسداد استحقاقات بنفس القيمة

1,5 مليار دينار إصدارات «المركزي» لسندات تنظيم السيولة

مصطفى صالح

أعلن بنك الكويت المركزي أمس عن تخصيص إصدار لسندات وتورق مقابل لتنظيم السيولة في القطاع المصرفي بقيمة 160 مليون دينار لأجل 3 أشهر بعائد يصل إلى 3٪، على أن يستحق سداد تلك السندات في 18 يونيو 2019. ويتزامن هذا الإصدار الجديد مع استحقاق لسندات بقيمة 160 مليون دينار، كان البنك المركزي قد أصدرها في 18 ديسمبر 2018، لأجل 3 أشهر وببائد بلغ 2,7٪.

وبذلك، يصل إجمالي سندات بنك الكويت المركزي

والتورق المقابل التي صدرت لتنظيم السيولة في القطاع المصرفي منذ بداية 2019 إلى 1,48 مليار دينار، وهي مراجعة بنسبة 21٪ عن قيمة السندات المصدرة في الفترة المماثلة من العام الماضي، والبالغة 1,88 مليار دينار. أي يفارق 400 مليون دينار. وبلغ حجم السندات المستحق سدادها منذ بداية 2019 حتى 19 الجاري 1,48 مليار دينار.

سيولة جديدة ويحافظ بذلك بنك الكويت

المركزي على مستوى السيولة في القطاع المصرفي من خلال إصدار سندات جديدة بقيمة الإصدارات المستحقة نفسها بما يحدث توازنا بعدم زيادة أو خفض مستويات السيولة الحالية، حيث جاءت جميع إصدارات تنظيم السيولة منذ بداية العام لسداد استحقاقات لسندات مماثلة، إذ أصدر «المركزي» 7 إصدارات لسندات استحقاق لسندات في الفترة نفسها. وقد أصدر البنك المركزي إصدارا وحيدا لسندات

توقف الدين العام

جدير بالذكر أن البنك المركزي قد توقف منذ 27 سبتمبر 2017 عن إصدار

سندات دين عام جديدة، وهي سندات يصدرها «المركزي» نيابة عن الحكومة ممثلة في وزارة المالية لسد عجز الموازنة العامة، ويرجع السبب الرئيسي لتوقف تلك السندات إلى انتهاء مدة قانون الدين العام والذي ينتظر تجديده من قبل مجلس الأمة.

فيما يطرح البنك المركزي سندات وتورق مقابل للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي، لتنظيم السيولة

لسحب ما يزيد من السيولة في السوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

أوصت شركة أرقام كابيتال المستثمرين بالشراء في سهم شركة هيومن سوفت القابضة وحددت السعر المستهدف عند 5,2 دنانير بزيادة قدرها 59,1٪ عن السعر السوقي البالغ 3,3 دنانير بإغلاق جلسة 17 مارس الجاري. وتوقع التقرير الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، نمو الإيرادات بدعم من رفع الرسوم الدراسية بحلول 2021، متوقعا ارتفاع الإيرادات من 74,5 مليون دينار خلال العام الحالي إلى 81,3 مليون دينار بحلول 2020 ثم 86,3 مليون دينار بحلول 2021.

وأشار التقرير إلى أن العائد على حقوق مساهمي الشركة وصل إلى 50,8٪ في عام 2018 حسب تقديرات

وأوصى مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 185٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 185 فلسا للسهم الواحد.

أوصت شركة أرقام كابيتال المستثمرين بالشراء في سهم شركة هيومن سوفت القابضة وحددت السعر المستهدف عند 5,2 دنانير بزيادة قدرها 59,1٪ عن السعر السوقي البالغ 3,3 دنانير بإغلاق جلسة 17 مارس الجاري. وتوقع التقرير الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، نمو الإيرادات بدعم من رفع الرسوم الدراسية بحلول 2021، متوقعا ارتفاع الإيرادات من 74,5 مليون دينار خلال العام الحالي إلى 81,3 مليون دينار بحلول 2020 ثم 86,3 مليون دينار بحلول 2021.

وأشار التقرير إلى أن العائد على حقوق مساهمي الشركة وصل إلى 50,8٪ في عام 2018 حسب تقديرات

«أرقام كابيتال» توصي المستثمرين بشراء السهم

5,2 دنانير القيمة العادلة

لسهم «هيومن سوفت»



■ ارتفاع إيرادات الشركة إلى 81,3 مليون دينار بحلول 2020.. وإلى 86,3 مليون في 2021

علاء مجيد

أرقام كابيتال وقد يصل إلى 47,9٪ في 2019 و46,9٪ بحلول عام 2020 وأخيرا إلى 45,3٪ بحلول عام 2021.

وأشار التقرير إلى أن السهم لا يزال يتداول في مضاعفات مقبولة بمكرر ربحية متوقع 10,5 مرات خلال عام 2020 على الرغم من أن كان مكرر الربحية في العام الحالي 11,6 مرة وبحلول عام 2021 سيكون مكرر الربحية المتوقع 9,9 مرات. يذكر أن شركة هيومن سوفت القابضة أعلنت عن تحقيق أرباح صافية بنهاية 2018 بلغت 31,49 مليون دينار بنسبة نمو 12,1٪ عن العام الماضي وربحية سهم 76 فلسا مقارنة مع 74 فلسا. وأوصى مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 185٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 185 فلسا للسهم الواحد.

«كامكو»: 7,2 ملايين دينار أرباحا من صفقة شراء أسهم «جلوبل»

وأضافت أن الربح المذكور سيظهر ضمن بند الإيرادات في قائمة الدخل المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، لافتة إلى أن الصفقة أسفرت عن زيادة في أصولها بقيمة 92,8 مليون دينار وزيادة في التزاماتها بقيمة 14 مليون دينار.

وأفادت بأن تفاصيل الأثر المالي لصفقة الشراء سيجري الإفصاح عنها بشكل مفصل ضمن إيضاحات البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

قالت شركة كامكو للاستثمار إن صفقة شراء 396,43 مليون سهم من الأسهم المصدرة من رأسمال شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أسفرت عن ربح قيمته 7,2 ملايين دينار. وأوضح «كامكو» في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني للبورصة أمس بمناسبة الانتهاء من إعداد تقرير توزيع سعر الشراء المتعلق بالصفقة أن الربح ناتج عن القيمة العادلة للموجودات التي تمت حيازتها إذ إن المطلوبات المقررة تجاوزت مقابل شراء الأسهم.

برأسمال 10 مليارات دولار

قطر تطلق أكبر بنك إسلامي للطاقة بالعالم



وكالات: تعتزم قطر إنشاء مصرف إسلامي يستثمر في قطاع الطاقة، هو الأكبر من نوعه في العالم، حيث من المقرر إطلاق البنك في الربع الأخير من العام الحالي. وقال رئيس بنك الطاقة خالد السويدي إن رأسماله المصرح سيبلغ 10 مليارات دولار، وسيكون تحت

مظلة مركز قطر للمال، وسيمول مشاريع عالمية. ويمثل إنشاء البنك نقطة تحول كبيرة بالمنطقة مما يساهم في ارتفاع نسبة صادرات الدولة من الطاقة، عبر نظام عقود إسلامية صادرة من البنك بمجال الطاقة.

«ميد»: تأجيل أو إلغاء متوقع للمشروع الضخم

هل أصبحت مشاريع الغاز الحر في مهب الريح؟

محمود عيسى

قالت مجلة ميد أن خطط الكويت لمشروع مرافق الإنتاج من الحقول الجوراسية (الغاز الحر) قد يتم تأجيلها أو حتى إلغاؤها بسبب تراجع الحماس لنموذج التمويل المقرر تطبيقه في تنفيذ المشاريع المتعلقة بهذه المرافق. ونسبت المجلة إلى مصادر نفطية مطلعة قولها أنه تم بالفعل تأجيل مشروعين، هما مرافق الإنتاج رقم 4 و5 (JPF و JPF)، وقد شهد شهر ديسمبر الماضي تعيين هاشم سيد هاشم في منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية خلفا لنزار العدساني، وفي فبراير الماضي تم تعيين عماد سلطان رئيسا تنفيذيا لشركة نفط الكويت. وأشارت مجلة ميد إلى أن كلا الرئيسين التنفيذيين الجديدين أقل حماسا بشأن تطبيق نظام التمويل القائم على البناء والتملك والتشغيل (BOO) الذي تم اقتراحه لعقود مرافق الإنتاج الجوراسي، وأنهما قد يدفعان نحو استخدام نموذج الهندسة والتوريد والبناء (EPC)، وفقا لأحد المصادر الذي قال إن تغييرات القيادة العليا في قطاع النفط تعني أنه لا يوجد نفس الحماس لعقود BOO. ونسبت المجلة إلى المصدر قوله «ينظر الرئيس التنفيذي الجديد لمؤسسة البترول الكويتية إلى نموذج EPC بشكل أكثر إيجابية وفي بعض الأوساط، يسود الاعتقاد أن استخدام نموذج EPC سيساعد على جذب الشركات العالمية التي ستنفذ العمل وفقا لمعايير أعلى، لاسيما أن الذين كانوا يؤيدون نموذج BOO لم

يعد لهم دور في صنع القرار النفطي فيما يولي الرئيسان التنفيذيان الجديدان اهتماما أكبر بالجودة والمتوقية». وفي حالة استخدام نموذج BOO، يتولى المقاول مسؤولية التمويل الأولي للمشروع قبل أن يسترد التكاليف عن طريق تشغيل المنشأة. وكان من المتوقع طرح المشروعين سلفي الذكر JPF و JPF في النصف الثاني من عام 2018 حيث كانا جاهزين منذ فترة طويلة لطرح المناقصات الخاصة بهما، ولكن أحد المصادر يقول «إن المناقصات لم تطرح لسبب ما، وإن ما نشهده من تأخير يشير إلى أن شيئا ما قد تغير». ومن المفهوم أن شروط عقود JPF و JPF، تمنح الشركات الفائزة بالمشروع 22 شهرا لتنفيذه، ثم تتولى تشغيل المرفق وصيانته لمدة خمس سنوات. ومن شأن هذين العقدتين خلق منشأة لإنتاج 50 ألف برميل من النفط و150 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميا. وسيتم هذا الإنتاج من الهيدروكربونات من السوائل الحامضة والرطبة في مكانها في الحقول الجوراسية شمالي البلاد. وسيشمل نطاق المشروعين أيضا وحدة لمعالجة المياه وأخرى لاستعادة الهيدروكربون والمرايق المرتبطة بها، مثل غرفة التحكم والمحطات الفرعية والمباني. وختمت ميد بالقول إن ثلاثة عقود أخرى لمرافق الإنتاج الجوراسي تمت ترسيبها بالفعل، بالإضافة إلى مشروعين آخرين مماثلين ما زالا في مرحلة الدراسة، وقد أطلق عليهما اسم JPF و JPF، وتقدر ميزانية كل حزمة بنحو 135 مليون دولار.

